CD/1791
7 August 2006

ARABIC
Original: ENGLISH, FRENCH
and RUSSIAN

مؤتمر نزع السلاح

رسالة مؤرخة ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ وموجهة من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى مؤتمر نزع السلاح إلى الأمين العام للمؤتمر يحيل فيها البيان المتعلق بعدم الانتشار الذي اعتمده رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في مجموعة الثمانية في سان بطرس بورغ في ١٦/تموز/يوليه ٢٠٠٦

يشرفني أن أحيل إليكم نص البيان المتعلق بعدم الانتشار الذي اعتمده رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في مجموعة الثمانية في سان بطرس بورغ في ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٦.

وأكون ممتناً لو تكرمتم بإصدار هذه الرسالة وتعميمها مع البيان المرفق كوثيقة رسمية من وثائق مؤتمر نزع السلاح.

(التوقيع): فاليري لوشينين
السفير،
الممثل الدائم للاتحاد الروسي
لدى مؤتمر نزع السلاح

البيان المتعلق بعدم الانتشار

الذي اعتمده رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في مجموعة الثمانية في سان بطرس بورغ
في ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٦

يشكل انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل نقلها، إلى جانب الإرهاب الدولي، أكبر تهديد على السلم والأمين الدوليين. ولذلك ينبغي للمجتمع الدولي مواجهة هذا التحدي بجرأة واتخاذ إجراءات حاسمة للتصدي لهذا التهديد. ونعيد تأكيد عزمنا والتزامنا بالعمل مع بعضنا بعضاً ومع دول ومؤسسات أخرى لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك بمنع وقوعها في أيدي الإرهابيين.

ولقد عقدنا العزم على الوفاء بالتزاماتنا وتعهداتنا بموجب المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة والترتيبات المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف التي نحن طرف فيها أو نشارك فيها لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار باعتبار ذلك عنصراً أساسياً في الجهود التي نبذلها لمكافحة الانتشار. ونناشد جميع الدول الأخرى الوفاء الكامل بالتزاماتها وتعهداتها في هذا الصدد. ونتعهد مرة أخرى بتعزيز المحافل المتعددة الأطراف ذات الصلة بدءاً بمؤتمر نزع السلاح. وستسهم هذه الجهود في زيادة تعزيز النظام الشامل لعدم الانتشار.

ونناشد جميع الدول غير الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، وبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ الانضمام إليها بدون تأخير، والدول التي لم تفعل ذلك بعد الانضمام إلى مدونة لاهاي لقواعد السلوك الدولية لمنع انتشار القذائف التسيارية. ونحث جميع الدول المعنية على مراعاة وقف التجارب التفجيرية للأسلحة النووية أو أية تفجيرات نووية أخرى مراعاة دقيقة.

عدم الانتشار النووي

معاهدة عدم الانتشار

نعيد تأكيد التزامنا الكامل بالدعائم الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار. ونناشد جميع الدول الامتثال لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ووضع تدابير فعالة لمنع الاتجار بالمعدات والتكنولوجيا والمواد النووية.

ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية

نؤكد على أهمية نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونسعى إلى تحقيق الانضمام العالمي لاتفاقات الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل إعمال المادة الثالثة من معاهدة عدم الانتشار على نحو فعال، والانضمام إلى البروتوكول الإضافي. وفي هذا الصدد، نحث جميع الدول التي لم تفعل ذلك بعد على التوقيع على هذه الصكوك والتصديق عليها وتنفيذها على نحو سريع. ونحن نشارك بنشاط في الجهود التي تبذل لتحقيق هذا الهدف كي تصبح اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي معيار التحقق المقبول عالمياً.

وسنتعاون أيضاً في العمل بنشاط ليشكل البروتوكول الإضافي معياراً جديداً أساسياً في ميدان ترتيبات الإمدادات النووية.

الاستخدام السلمي للطاقة النووية

نذَكر بأن المادة الرابعة من معاهدة عدم الانتشار تنص على أن ليس في المعاهدة ما يمكن تفسيره على أنه يخل بالحقوق غير القابلة للتغيير التي تملكها جميع الدول الأطراف في المعاهدة في إنماء بحث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية دون أي تمييز ووفقاً للمادتين الأولى والثانية من هذه المعاهدة. وقد تعهدنا بتيسير تبادل المعدات والمواد والمعلومات لاستخدام الطاقة النووية استخداماً سلمياً. والشرط الأساسي لهذا التبادل هو الامتثال الكامل لالتزامات عدم الانتشار المنصوص عليها في معاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك اتفاقات الضمانات.

وزيـــادة استخدام الطاقة النووية استخداماً سلمياً يجب أن تتم بطريقة تتمشى مع تعهدات ومعايير عدم الانتشـــار الـــنووي. ومن الأهمية بمكان في هذا الصدد استحداث وتنفيذ آليات تكفل للدول سبل الحصول على الخدمات ذات الصلة بالوقود النووي باعتبار ذلك بديلاً لمواصلة أنشطة الإثراء وإعادة المعالجة. وفي هذا الصدد، نعرب عن تقديرنا للمبادرة التي اتخذها رئيس الاتحاد الروسي في الآونة الأخيرة والتي يمكن أن تكون مبادرة مكملة بشـــأن المراكز المتعددة الجنسيات لتوفير الخدمات ذات الصلة بالوقود النووي، ولمبادرة رئيس الولايات المتحدة بشأن الشراكة العالمية للطاقة النووية والمبادرة الأخيرة التي عرضها الاتحاد الروسي وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايـــات المـــتحدة وهولندا على الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن مفهوم آلية متعددة الأطراف تكفل سبل الحصـــول على خدمات إثراء الوقود النووي. وسنبذل جهودنا لزيادة بلورة هذه المبادرات. ومن أجل تعزيز هذا النهج المشترك، فإننا نعتزم القيام بما يلي:

- مواصلة استعراض النُهج المتعددة الجنسيات بشأن دورة الوقود، بما في ذلك المراكز الدولية لتوفير الخدمـــات المتصـــلة بدورة الوقود النووي، مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فضلاً عن دراسة الحلول العملية والقانونية والتنظيمية ذات الصلة؛

- تيسير إنشاء ضمانات دولية موثوقة للحصول على الخدمات ذات الصلة بالوقود النووي؛

- قيام دول هذه المجموعة التي لديها خطط أو تنظر في وضع خطط لاستخدام و/أو تطوير الطاقة النووية المأمونة والآمنة بالتشجيع على بحث وتطوير نظم للطاقة النووية تكون أكثر أمناً وكفاءة وســـلامة للبيـــئة ومقاومة لعدم الانتشار، بما في ذلك تكنولوجيات دورة الوقود النووي ذات الصـــلة. وإلى حين إنشاء نظم متقدمة، يمكن مواصلة البحث عن حلول مؤقتة ملائمة للتصدي لقضايا دورة الوقود النهائية وفقاً للخيارات الوطنية وأهداف عدم الانتشار.

معاهدة حظر إنتاج المواد الإنشطارية

إنـــنا نؤيـــد التبكير في إجراء مفاوضات بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الإنشطارية في إطار مؤتمر نزع السلاح.

الإثراء وإعادة المعالجة

وفقاً للنهج التي تمت الموافقة عليها في مؤتمري قمة مجموعة الثمانية في سي أيلاند وغلن إيغلز، فإننا نؤيد وضع تدابير لمنع نقل المعدات والمواد والتكنولوجيات النووية الحساسة إلى دول يمكن أن تسعى إلى استخدامها لصنع الأسلحة، أو عدم وقوعها في أيدي الإرهابيين.

وسنعزز تدابير الحيطة بشأن عمليات نقل التكنولوجيا والمعدات والمواد النووية، سواء تلك المدرجة في القائمة الأساسية الخاصة بالصادرات، أو في قائمة السلع المزدوجة الاستخدام، أو غير المدرجة في أية قائمة والتي يمكن أن تسهم في أنشطة الإثراء وإعادة المعالجة، وسنتوخى الحذر بشكل خاص إزاء محاولات حيازة هذه التكنولوجيا والمعدات والمواد بطرق خفية وغير مشروعة.

وقد اتفقنا في مؤتمر قمة سي أيلاند على أن تصدير هذه المواد يجب ألا يتم إلا وفقاً لمعايير تتمشى والقواعد العالمية لعدم الانتشار وأن يوجه إلى الدول شديدة الالتزام بهذه القواعد. وقد أحرزنا تقدماً كبيراً على مدى العامين الماضيين لصياغة هذه المعايير بمزيد من التفصيل. ونرحب بالتقدم الذي لاحظته مجموعة موردي المواد النووية والتزامها بالعمل بنشاط للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن هذه القضية بحلول عام ٢٠٠٧.

ودعماً لهذه العملية، فإننا لا نزال نعتبر، كما فعلنا في مؤتمري قمة سي أيلاند وغلن إيغلز، أن من الحكمة عدم القيام العام القادم باتخاذ مبادرات جديدة تنطوي على نقل تكنولوجيات الإثراء وإعادة المعالجة إلى دول أخرى. ونناشد جميع الدول الأخرى اعتماد استراتيجية الحيطة هذه.

الهند

إننا نتطلع إلى تعزيز شراكتنا مع الهند. ونلاحظ تعهدات الهند ونشجعها على اتخاذ خطوات أخرى للانضمام إلى حركة تعزيز نظام عدم الانتشار تيسيراً لوضع نهج أكثر انفتاحاً من أجل التعاون النووي للاستجابة لاحتياجاتها في مجال الطاقة بطريقة تعزز نظام عدم الانتشار العالمي وتدعمه.

اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية

إننا نتطلع إلى نجاح انعقاد المؤتمر الاستعراضي السادس لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، وهو المؤتمر المكرس لاستعراض سير عمل الاتفاقية بفعالية. وسنيسر اعتماد المؤتمر الاستعراضي قرارات تهدف إلى تعزيز ودعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية.

ونناشد جميع الدول الأطراف اتخاذ التدابير اللازمة، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، اعتماد وتنفيذ قوانين وطنية، وقوانين جنائية، في إطار اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، لحظر ومنع انتشار الأسلحة البيولوجية والتكسينية وضمان مراقبة الجسيمات والتكسينات المسببة للأمراض. وندعو الدول الأطراف التي لم تفعل ذلك بعد إلى اتخاذ التدابير اللازمة في أول فرصة ممكنة والاستعداد للنظر في طلب الحصول على المساعدة الملائمة. وفي هذا

الصدد، نرحب بالمبادرات المتخذة مثل الإجراء المشترك الذي اتخذه الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠٠٦ لدعم اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية.

اتفاقية الأسلحة الكيميائية

إننا نواصل دعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية تنفيذاً كاملاً. ونلاحظ أن الدول الحائزة للأسلحة الكيميائية تقوم بتدميرها في الوقت الحاضر، وما يشجعنا هو تناقص مخزونات هذه الأسلحة الفتاكة تدريجياً. ونسَلم بأن على هذه الدول التزامات بتدمير الأسلحة الكيميائية وتدمير أو تحويل مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية في الحدود الزمنية الواردة في اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ونرحب بتزايد عدد الدول الأطراف في الاتفاقية. ونعترف بقيمة خطة عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن تدابير التنفيذ الوطني وتحسين الحالة باعتماد هذه التدابير. ونحث الدول الأطراف على مواصلة جهودها وتكثيفها في هذا الاتجاه. ونحن على استعداد لتوفير المساعدة الملائمة.

قرار مجلس الأمن ١٥٤٠

إننا نعيد تأكيد الدور الرئيسي الذي يقوم به مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للتصدي لتحديات الانتشار. ونحث جميع الدول على تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٥٤٠ تنفيذاً كاملاً، بما في ذلك بتقديم تقريرها عن تنفيذ هذا القرار.

ونرحب بقرار مجلس الأمن ١٦٧٣ الذي تقرر فيه تمديد ولاية اللجنة المنشأة بموجب القرار ١٥٤٠ للتشجيع على تنفيذ هذا القرار تنفيذاً كاملاً. ونعتزم مواصلة العمل بنشاط على الصعيدين الوطني والدولي لتحقيق هذا الهدف المهم ونحن على استعداد للنظر في جميع طلبات المساعدة التي تقدم في هذا الصدد.

مدونة لاهاي لقواعد السلوك الدولي لمنع انتشار القذائف التسيارية

إننا نعيد تأكيد التزامنا بالعمل على إضفاء الصبغة العالمية على مدونة لاهاي لقواعد السلوك الدولي لمنع انتشار القذائف التسيارية وتنفيذ تدابير بناء الثقة الخاصة بها تنفيذاً كاملاً.

المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار

إننا نعيد تأكيد التزامنا بالمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار التي تشكل وسيلة مهمة لمكافحة الاتجار بأسلحة الدمار الشامل ووسائل نقلها والمواد ذات الصلة بها. ونرحب بالتأييد الدولي المتزايد للمبادرة كما دل على ذلك الاجتماع السياسي الرفيع المستوى الذي عقد في وارسو. ونحيط علماً بالمناقشات التي دارت في هذا الاجتماع بشأن الطريقة التي يمكن بها للدول التي اشتركت في المبادرة التعاون في العمل لمنع ووقف تمويل الانتشار تحقيقاً لأهداف قرار مجلس الأمن ١٥٤٠.

ليبيا

إن استجابة المجتمع الدولي لقرار ليبيا بالتخلي عن أسلحة الدمار الشامل لهي خير دليل على الفوائد التي يمكن أن تنجم عن اتخاذ قرار استراتيجي بالتعاون مع المجتمع الدولي والانضمام إلى الحركة الدولية لعدم الانتشار.

إيران

إننا لا نزال نشعر ببالغ القلق إزاء آثار الانتشار التي يمكن أن تترتب على برنامج إيران النووي المتقدم ولا نـــزال عازمين على التماس حل لمسألة الآثار هذه. ونحن نؤيد تماماً الاقتراحات البعيدة المدى التي قدمت إلى إيـــران في ٦ حزيـــران/يونـــيه ٢٠٠٦ باسم الصين وفرنسا وألمانيا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية بدعم من الممثل السامي للاتحاد الأوروبي من أجل التوصل إلى اتفاق شامل طويل الأجل مع إيران يقوم على التعاون والاحترام المتبادل.

ونؤيـــد تمامـــاً بيان وزراء خارجية الصين وفرنسا وألمانيا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية الصادر في باريس في ١٢ تموز/يوليه، والذي أعرب فيه الوزراء والممثل السامي للاتحاد الأوروبي عن بالغ اســـتيائهم من عدم ورود أية إشارة على الإطلاق من الإيرانيين تفيد بأن إيران على استعداد لأن تتخذ إجراءات جدية بشأن جوهر الاقتراحات المشار إليها أعلاه. ولم تتخذ إيران الخطوات اللازمة للشروع في إجراء مفاوضات، وتحديداً وقف جميع أنشطة الإثراء وإعادة المعالجة التي اشترطتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتي تم تأييدها في بـــيان رئـــيس مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ولذلك قرر الوزراء إحالة القضية إلى مجلس الأمن. ونحن، قادة مجموعة الثمانية، نؤيد هذا القرار تأييداً تاماً والرسائل الواضحة التي يوجهها إلى إيران بشأن الخيار الذي يجب أن تقوم به. ونؤيد النداء الموجه من باريس إلى إيران للاستجابة للاقتراحات الأساسية التي قدمت في ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٦.

جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية

إننا نرحب بقرار مجلس الأمن ١٦٩٥ المعتمد بالإجماع والذي يمثل إرادة المجتمع الدولي الصريحة والقوية.

ونديـــن قيام جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بإطلاق عدة قذائف تسيارية في ٥ تموز/يوليه بالتوقيت المحـــلي ونعرب عن بالغ قلقنا لأن ذلك يعرض السلم والاستقرار والأمن في هذه المنطقة وخارجها للخطر. وقد انتهك هذا العمل تعهد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بالحفاظ على وقف إطلاق القذائف كما أنه لا يتمشى مع أهداف بيان المحادثات المشترك بين الأطراف الستة المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، الذي تعهدت فيه جميع الأطراف – بما فيها جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية – ببذل جهود مشتركة لتحقيق السلم والاستقرار الدائمين في شمال شرق آسيا. كما أننا نعرب عن بالغ قلقنا إزاء إشارة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية إلى احتمال إطلاق قذائـــف أخـــرى. ونناشد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية إعادة تأكيد تعهداتها السابقة بوقف إطلاق القذائف والامتـــناع عن الإسهام في انتشار القذائف. ووفقاً لقرار مجلس الأمن ١٦٩٥، فإننا سنولي العناية اللازمة لمنع أي تعاون خارجي مع برامج جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بشأن القذائف وأسلحة الدمار الشامل.

وإطـــلاق هذه القذائف إنما يضاعف شعورنا ببالغ القلق إزاء برامج جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بشأن الأسلحة النووية. ونعيد تأكيد ضرورة عودة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية إلى الامتثال الكامل لمعاهدة عـــدم الانتشار. ونحثها بشدة على التخلي عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية القائمة. ونؤكد من جديد دعمنا الكامل للبيان المشترك المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ ومحادثات الأطراف الستة. ونحث جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية على العودة الفورية إلى مائدة المحادثات بدون شرط مسبق وعلى التعاون لتسوية القضايا المثيرة للقلق التي لا تزال قائمة على أساس هذا البيان، الذي يعيد تأكيد الهدف المشترك الذي تسعى الأطراف الستة إلى تحقيقه؛ وينبغي لجميع المشاركين تكثيف جهودهم بغية تحقيق خلو شبه جزيرة كوريا من الأسلحة النووية بشكل يمكن التحقق منه وبطريقة سلمية، وصون السلم والاستقرار في شبه جزيرة كوريا وشمال شرق آسيا.

الشراكة العالمية

مـــا فتئت الشراكة العالمية ضد انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل تحرز تقدماً على مدى العام الماضي لتحقـــيق الأهداف التي حددت في كناناسكيس. وقد أصبحت قوة لا يستهان بها لتعزيز الأمن والأمان الدوليين. وقد أنجز الكثير في جميع المجالات ولكن هناك المزيد ما ينبغي إنجازه لزيادة فعالية تعاوننا.

ونعـــيد تأكيد التزامنا بتحقيق جميع أهداف الشراكة العالمية بين مجموعة الثمانية تحقيقاً كاملاً. كما أننا نعـــيد تأكـــيد اســـتعدادنا للـــنظر في توسيع نطاق الشراكة لتشمل بلداناً أخرى مستفيدة ومانحة لدعم وثائق كناناسكيس وتغطية غايات وأولويات جميع أعضاء الشراكة. ونرحب بالتقدم الذي أحرزه أعضاء الشراكة العالمية بالعمل مع أوكرانيا.

ونعرب عن تقديرنا للمساهمة التي قدمتها ١٣ دولة لا تنتمي إلى مجموعة الثمانية التي انضمت إلى الشراكة العالمية.

ونحـــن لا نـــزال ملتزمين بما تعهدنا به في كناناسكيس بجمع ٢٠ مليار دولار حتى عام ٢٠١٢ للشراكة العالمية، بدءاً بروسيا، لدعم مشاريع تتصدى لمجالات لها الأولوية تم تعيينها في كناناسكيس والاستمرار في تحويل هذه التعهدات إلى إجراءات ملموسة.

- - - - -